



تونس في 09 سبتمبر 2020

## بيان صحفي: استكمال مسار العدالة الانتقالية مطلب دستوري

إن منظمات المجتمع المدني الممضية على هذا البيان تذكر بأنه طبقاً لمقتضيات الفصل 67 من القانون الأساسي عدد 53 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها وبالفصل 148-9 من دستور الجمهورية التونسية، تعبر عن تضامنها الغير مشروط مع عائلات شهداء وجرحى ثورة الحرية والكرامة وضحايا الاستبداد جراء الأوضاع الصعبة والمؤلمة التي تواجهها منذ سنوات من الانتظار بسبب تجاهل السلطات والجهات المختصة لملفتهم، كما تدعو الجهات الحكومية إلى الإفراج الفوري على القائمة النهائية للشهداء والجرحى ونشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

هذا وبمناسبة نشر التقرير النهائي الشامل لهيئة الحقيقة والكرامة في الرائد الرسمي عدد 059 للجمهورية التونسية يوم 24 جوان 2020 فإنها:

- تجدد ترحيبها بنشر هذا التقرير الذي يعد الخيار الأنسب لاستكمال مسار العدالة الانتقالية كاعتراف من الدولة بحقوق الضحايا في الكرامة ورد الاعتبار، وحقوق المناطق الضحية التي عانت التهميش الاقتصادي والاستبعاد السياسي والاجتماعي على مر العقود، وكشف للحقيقة وانخراط في المسار الاصلاحى للمؤسسات والقوانين.

- تؤكد اعترافها بحق ضحايا الانتهاكات من الأنظمة الدكتاتورية في جبر الضرر الفردي والجماعي وإعادة التأهيل وتساند التحركات الميدانية لها في جميع نقاطها، كما تدعو الدولة إلى الوفاء بقرارات هيئة الحقيقة والكرامة في خصوص جبر الضرر، وتطالب لتحقيق هذا الغرض إدارة شفافة ومستقلة لصندوق الكرامة. وفي هذا الإطار، تندد الجمعيات الممضية بحملة التشويه والتجريح التي شنتها بعض الأطراف ضد المناضلة الحقوقية ورئيسة لجنة جبر الضرر ورد الاعتبار بهيئة الحقيقة والكرامة

السيدة 'حياة الورتاني' بمناسبة اقتراحها على رأس إدارة صندوق الكرامة ورد الاعتبار، المحدث بأمر حكومي عدد 211 لسنة 2018.

- تدعو الحكومة التونسية إلى تقديم التزام حازم وثابت بوضع خطة عمل وبرامج تطبق من خلالهما توصيات التقرير النهائي لهيئة الحقيقة والكرامة فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية لضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الاقتصادية، وتطالب في هذا الخصوص بتشريك ائتلاف منظمات المجتمع المدني الممضية و باقي الأطراف وفي مقدمتها جمعيات الضحايا والشهداء بكل أطيافها في أية مبادرة حكومية تتعلق باستكمال مسار العدالة الانتقالية طبق القانون عدد 53 لسنة 2013.

- تؤكد عزمها على إبراز أفضل لأهمية عمل الدوائر المتخصصة وحكمها في قضايا الانتهاكات باعتباره يندرج ضمن مسار استقلال السلطة القضائية وتموقعها كسلطة ضامنة للحقوق وللحريات، معلنة عن نشرها في المدى القريب تقرير مشترك وتوصيات من شأنه تعزيز وتقوية أداء الدوائر المتخصصة وملاءمتها مع المعايير الدولية والوطنية للمحاكمة العادلة.

### الجمعيات الموقعة:

عن ائتلاف المجتمع المدني للدفاع عن مسار العدالة الانتقالية:

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب

جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية

الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية

جمعية عائلات الشهداء وجرحى الثورة، أوفياء

محامون بلا حدود

منظمة ذكرى ووفاء: لشهيد الحرية نبيل بركاتي

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب

جمعية الكرامة

جمعية انصاف قدماء العسكريين

الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية

المرصد التونسي لأماكن الاحتجاز